برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة
روما، ٢٣ - ٢٠٠٠/١٠/٢٦

ملخَّص أعمال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقـــاط الأساســية لمــداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيـذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.3/2000/13).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة الديرنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/14
16 February 2001
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

بيان المحتويات

الصفحة

قضايا السياسات

متابعة قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٠٠/م ت-س/٦ بشأن التسيير والإدارة (القرار ٢٠٠٠/م ت-١/٣) 1

إستراتيجية حشد الموارد في برنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-٢/٣) 2

ملخص رئيس الندوة التشاورية الثانية عن القضايا الإنسانية- أوضاع النزوح: قضايا وتجارب (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٣) 3

النهج التشاركية (القرار ٢٠٠٠/م ت-٤/٣) 3

مسائل المالية والميزانية

تقرير أداء الميزانية، ١٩٩٨-١٩٩٩ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٥/٣) 4

حسابات الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٦/٣) 4

تقرير مكتب المفتش العام عن الفترة يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ – ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٧/٣) 6

تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-٨/٣) 6

تقارير التقييم

تقارير التقييم (القرار ٢٠٠٠/م ت-٩/٣) 7

المسائل التشغيلية

مخطط الإستراتيجية القطرية لمصر (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٠/٣) 8

مخطط الإستراتيجية القطرية لملاوي (القرار ٢٠٠٠/م ت-١١/٣) 9

مخطط الإستراتيجية القطرية للصين (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٢/٣) 9

مخطط الإستراتيجية القطرية لنيبال (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٣/٣) 10

مخطط الإستراتيجية القطرية للسودان (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٤/٣) 11

البرنامج القطري لبنغلاديش (٢٠٠١-٢٠٠٥) (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٥/٣) 11

المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – السودان ٦١٩٠ (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٦/٣) 12

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – كمبوديا ٦٠٣٨ (التوسع الأول) (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٧/٣) 12

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦٢٧٤ (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٨/٣) 13

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – جمهورية الكونغو ٦٢٦٥ (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٩/٣) 13

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – منطقة غرب أفريقيا السهلية ٦٢٧١ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٢٠/٣) 13

الزيادات في ميزانية عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش – نيبال ٦١٥١ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٢١/٣) 13

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج العمل المؤقت للمجلس التنفيذي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٢٧/٣) 14

أي أعمال أخرى

مبادرة التغذية المدرسية (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣٠/٣) 14

قضايا السياسات

متابعة قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٠٠/م ت-س/٦ بشأن التسيير والإدارة (القرار ٢٠٠٠/م ت-١/٣)

١- عند نظر **المجلس** في وثيقة متابعة قراره رقم ٢٠٠٠/م ت-س/٦ بشأن التسيير والإدارة، المقدمة للعلم والإحاطة، عبر بعض المندوبين عن تأييدهم للخطوات التي اتخذت لتنفيذ التوصيات المعتمدة (من كاف إلى ثاء) من توصيات جماعة العمل بشأن التسيير والإدارة. وعبروا عن أسفهم لعدم اعتماد **المجلس** للتوصيات من ألف إلى ياء في الدورة السنوية للمجلس لعام ٢٠٠٠ حيث كان يمكن إنجاز ذلك بأقل تكلفة ممكنة كما أبانت الوثيقة.

٢- أطلع رئيس جماعة العمل بشأن التسيير والإدارة **المجلس** على آخر التطورات في عمل الجماعة فيما يتعلق بالتوصيات من ألف إلى ياء. أبان رئيس جماعة العمل أنه قد قام بفتح نقاش مع أعضاء **المجلس** الذين وجدوا صعوبات في قبول هذه التوصيات في الدورة السنوية للمجلس لعام ٢٠٠٠. وأشار إلى أن هنالك بعض التنقيحات الطفيفة في صياغة التوصيتين (ألف) و(حاء) وحذفت التوصية (باء) يمكن أن تكون بعدها جميع التوصيات مقبولة. وقدم نصاً منقحاً وشرحا للتنقيح الذي أدخل في صياغة التوصيتين المذكورتين. وأشار إلى أن إعادة الصياغة لا تغير في فحوى هذين التوصيتين، بل توضح ما ورد فيهما وتزيل اللبس الذي يمكن أن ينجم عند استعراض إجازة البرامج والمشروعات والعمليات المقترحة في التوصية (حاء). واقترح إلغاء التوصية (باء) التي تدعو لإعادة صياغة بيان رسالة البرنامج خشية أن يقع لبس في فهم عبارة "إعادة صياغة" وأن تعديلها ليس أمراً جوهريا للتسيير والإدارة. واقترح أن يعتمد **المجلس** التوصيات من ألف إلى ياء بعد التنقيح في هذه الدورة إن رأى ذلك.

٣- وأشار رئيس **المجلس** بطرح هذا الاقتراح على أعضاء **المجلس** الذين أشار بعضهم إلى أن اعتماد هذه التوصيات لم يرد في جدول أعمال هذه الدورة. وأنه يتعذر اعتماد هذه التوصيات لأنه لم يتوفر وقت لدراسة التعديلات ولم يتوفر الوقت لمعرفة رأي عواصم الدول الأعضاء في ذلك وعليه لا يمكن اتخاذ قرار حاليا. وختم رئيس **المجلس** بأن النقاش عن التوصيات كان مفيداً ومثمراً ولكن القرار باعتمادها أو عدمه يجب أن يتخذ لاحقاً.

٤- أخذ **المجلس** في البدء علماً بالمعلومات التي قدمتها الأمانة في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/3-A) وقرر أن يؤجل اتخاذ قرار بشأن التوصيات المعلّقة حتى دورة المجلس العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وأشار إلى أن أي تأخير بعد ذلك الأجل ربما يتطلب تعديلاً في الجدول الزمني الذي وضع لتنفيذ توصيات التسيير والإدارة.

٥- وفي وقت لاحق من مداولات **المجلس** اقترح رئيس جماعة العمل على **المجلس** أن يضاف لجدول أعمال الدورة الجارية "توصيات جماعة العمل بشأن التسيير والإدارة" للمجلس ليعتمدها. والمعروف أن المادة الثالثة-٥ من اللائحة الداخلية تنص على أن **للمجلس** أن يضيف بنوداً لجدول الأعمال بموافقة ثلثي الأعضاء. ورأى بعض الأعضاء أن الموافقة على اقتراح رئيس جماعة العمل بإضافة ذلك البند إلى جدول الأعمال سينشئ سابقةً غير محمودة في مستقبل أعمال **المجلس** بإدراج بنود في جدول الأعمال، أو إدخال تعديل على وثيقة بعينها، دون أن يكون ذلك قد خضع للدراسة والتشاور مسبقاً. ولكن **المجلس** رغبة منه في إنجاز مبادرة التسيير والإدارة وافق على إدراج التوصيات إلى جدول الأعمال ليتخذ قراراً بشأنها.

٦- وتبعاً لذلك نظر **المجلس** في الوثيقة المؤقتة (EB.3/2000/L.1) مشروع قرار تعزيز التسيير والإدارة في برنامج الأغذية العالمي ليتخذ قراراً بشأنها وشملت الوثيقة توصيات جماعة العمل بشأن التسيير والإدارة المنقحة بعد التشاور مع الأعضاء المعنيين واعتمد **المجلس** التوصيات المعدلة. وطلب **المجلس** أن يشار في ملخص أعمال الدورة إلى أن إضافة هذا البند إلى جدول أعمال الدورة لا يمثل سابقة تحتذى في مستقبل عمل **المجلس**.

إستراتيجية حشد الموارد في برنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٢)

٧- عبر أعضاء **المجلس** عند النظر في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/3-B) "إستراتيجية حشد الموارد لبرنامج الأغذية العالمي" عن دعمهم للتوجه العام للإستراتيجية.

٨- عبر بعض المندوبين عن بعض التحفظات مثل القلق فيما يتعلق بالتشارك في الأعباء، وتعقد شروط الجهات المانحة التي يعمل **البرنامج** بمقتضاها، والصعوبة في تقديم مساهمات متعددة الأطراف أو تعهدات إشارية لعدة سنوات بسبب القيود التشريعية أو المالية وضرورة عقد مؤتمر التعهدات في إطار دوره غير الفعال في توفير المساهمات في الوقت المناسب.

٩- عبر العديد من المندوبين عن التزامهم بالإبقاء على الطبيعة متعددة الأطراف **للبرنامج**. وأيد **المجلس** الرأي القائل بأن النتائج هي أفضل تشجيع لجميع أنواع المساهمات لاسيما من خلال نافذة المساهمات متعددة الأطراف. ولكن العديد من المندوبين أشاروا إلى القيود المالية أو السياسية التي يعملون في ظلها والتي تحول دون أن يقدموا مساهمات متعددة الأطراف أو لسنوات عديدة، أكثر مرونة، وعليه فإنه يطالبون بأن تعكس لغة التوصيات هذه الصعوبات. وعبر المندوبون أيضاً عن ضرورة توسيع قاعدة الجهات المانحة لعمليات البرنامج. ورحب **المجلس** بتعزيز إبراز دور الجهة المانحة بوصفه حافزاً لزيادة المساهمات.

١٠- ورحب **المجلس** أيضاً بالإمكانات التي تتيحها اتفاقية المعونة الغذائية في تأمين المزيد من الموارد للبرنامج على الرغم من أن العديد من أعضاء **المجلس** والمراقبين أبدوا عدم قدرتهم على استغلال هذه الأداة لتقديم تعهدات إشارية متعددة. وأشارت العديد من الجهات المانحة إلى أن تعهداتها في إطار اتفاقية المعونة الغذائية تشمل عدة جهات وليس برنامج الأغذية العالمي فحسب.

١١- وعن الاشتراطية تسآل بعض المندوبين عن إمكانية رفض البرنامج للمساهمات المفرطة في شروطها وعن إمكانية وضع قائمة موحدة بالشروط المقبولة. واقترح بعض المندوبين أن أقصى حد للمرونة يتوفر عبر المساهمات النقدية.

١٢- أشار العديد من المندوبين إلى ضرورة تنفيذ توصيات سياسة **البرنامج** للمعونة الغذائية والتنمية ونهج الإدارة القائمة على النتائج، وإلى المزيد من المشاركة للجهات المانحة والجهات المتلقية في صياغة المشروعات وفي تلبية الحكومات المتلقية للمساعدات بالتزاماتها النقدية النظيرة. وطلب من مساعد المدير التنفيذي أن يكتب للبلدان التي لم توف بالتزاماتها النقدية النظيرة.

١٣- وفيما يتعلق بتمويل عمليات الطوارئ طلب **المجلس** من **البرنامج** أن يتوسع في استخدام موقعه الإلكتروني في تقديم آخر البيانات عن عمليات الطوارئ واحتياجاتها التمويلية. ووافق **المجلس** على إعادة تجديد حساب الاستجابة العاجلة، بموافقة الجهة المانحة، باعتباره من مجالات الأولوية. ورحب المجلس بالمزيد من مشاركة الجهات المانحة في عمليات النداءات الموحدة.

١٤- وأشار العديد من المندوبين إلى ضرورة فتح الاجتماع التشاوري بشأن الموارد لمشاركة جميع الأعضاء. ولكن نسبة لصعوبة وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ فقد تقرر العودة لمناقشته مرة أخرى بالتشاور مع الأمانة.

١٥- وأوصى **المجلس** أيضاً بمراجعة تمويل عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش بسبب الزيادة الهائلة في احتياجات هذه الفئة مقابل الانخفاض الكبير في الأموال المتوافرة لهذه العمليات، ستقوم الأمانة بتحليل أسباب هذا الانخفاض وتقدم توصيات **للمجلس** في مطلع عام ٢٠٠١.

١٦- ورحب **المجلس** بالنهج الحذر الذي أخذت به الأمانة في مسألة جمع الأموال من القطاع الخاص، لاسيما ما يتعلق بوضع المبادئ التوجيهية لذلك استناداً على الموجهات التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة لذلك الأمر والتي سيطلب من **المجلس** إقرارها. اقترح أحد المندوبين تكوين فرق مهام أو عقد حلقة عمل عن التعاون مع القطاع الخاص. عبر مندوبان اثنان عن هشاشة الاعتماد على الدعم من موقع مكافحة الجوع على الشبكة العالمية.

ملخص رئيس الندوة التشاورية الثانية عن القضايا الإنسانية – أوضاع النزوح: قضايا وتجارب (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٣)

١٧- أعرب **المجلس** عن تقديره للرئيس للموجز المختصر والمتوازن للندوة التشاورية الثانية عن القضايا الإنسانية – أوضاع النزوح: قضايا وتجارب، التي عقدت يوم ٢٠٠٠/٩/٨.

١٨- وأشار عدد من المندوبين إلى أنه ينبغي تأجيل إجراء المزيد من النقاش عن القضايا المختارة إلى أن يلقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة الضوء على القضايا القائمة المتصلة بالنزوح.

١٩- ورأى مندوبون آخرون أنه من الملائم الاعتماد على التقدم الكبير الذي تحقق بالفعل، وحثوا الأمانة على توسيع النقاش، وعلى تقديم وثيقة منقحة تغطي القضايا التي توصلت المشاورات بشأنها إلى توافق في الآراء.

٢٠- وافق **المجلس** على أن:

(أ) تجري الأمانة، بعد التشاور مع هيئة المكتب، مزيداً من النقاش من خلال تقديم وثيقة، للعلم والإحاطة، للمجلس التنفيذي في دورته السنوية في مايو/أيار ٢٠٠١؛

(ب) أن تعد الأمانة تقريراً نهائياً بعد انتهاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة من إجراء المناقشات بشأن القضايا ذات الصلة بالنزوح.

النُهُج التشاركية (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٤)

٢١- رحب **المجلس** بالوثيقة "نهج المشاركة"، وأشار إلى أهمية مواصلة مراعاة نهج المشاركة في أنشطة البرنامج كافة. وشجع **المجلس البرنامج** على التحلي بروح المبادرة فيما يتعلق بضمان مشاركة المستفيدين، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى، وأشار إلى دور المشاركة في دعم المجتمع المدني وإرساء الديمقراطية.

٢٢- ونوه المندوبون بأهمية الدعم العريض لتعزيز الصلات بالحكومات الوطنية والمحلية، لأهمية ذلك في نهج المشاركة.

٢٣- وأقر **المجلس** بصعوبة استخدام نهج المشاركة في العمليات الإنسانية الطارئة، وأيد مبدأ المرونة في استخدام هذه النهج في تلك الحالات.

٢٤- وأيد **المجلس** "الخطوات المقبلة" المقترحة في الوثيقة، وركز بشكل خاص على أهمية التدريب وبناء القدرات لموظفي **البرنامج** وشركائه.

٢٥- وأحاطت الأمانة علما بالمسائل التي أثارها المندوبون. وسيجري مراعاة هذه المسائل في المساعي اللاحقة لدعم نهج المشاركة، لاسيما في تصميم أنشطة **البرنامج** وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

مسائل المالية والميزانية

تقرير أداء الميزانية، ١٩٩٨-١٩٩٩ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٥)

٢٦- عرض تقرير أداء الميزانية للفترة ١٩٩٨ – ١٩٩٩ على **المجلس** للعلم والإحاطة. وكان التقرير، وقد عرض على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة. وقدم التقرير **للمجلس** مشفوعا بتعليقات كلتا اللجنتين وفقا للفقرة ٤ من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي **للبرنامج**. وقدم تقرير أداء الميزانية لمحة عامة عن أداء ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٨ – ١٩٩٩، بما في ذلك تكاليف التشغيل وتكاليف الدعم، ومصروفات دعم البرنامج والإدارة.

٢٧- ورحب **المجلس** بدقة التقرير وبمضمونه وبطابعه التحليلي، وشكر **البرنامج** على الجهود التي يبذلها لاستخدام موارد في التدريب في مجال الأمن والسلامة. وأعرب **المجلس** عن رغبته أن تتضمن التقارير المقبلة بيانات إشارية بشكل خاص عن النهج التدريجي للبرنامج إزاء العمل بأسلوب الإدارة على أساس النتائج وتحديد المستفيدين.

٢٨- وأحاط **المجلس** علما بالتزام الأمانة بمواصلة تحسين وتوضيح محتويات التقارير المقبلة عن أداء الميزانية.

حسابات الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٦)

٢٩- قدمت الأمانة الكشوف المالية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والتقارير ذات الصلة، بما في ذلك تقرير المراجع الخارجي. ولفتت الأمانة نظر **المجلس** إلى التوصيات الواردة في الفقرة ٤٥ من بيان المديرة التنفيذية والتي تتطلب أن يجيزها **المجلس**.

٣٠- طلب **المجلس** من الأمانة أن تبين الأسباب التي جعلت من المتعذر تحديد الجهات المانحة للرصيد الذي لم يستخدم قبل عام ١٩٩٦ والبالغ ٨٦,٨ مليون دولار. أفادت الأمانة بأنها قامت في عام ١٩٩٩ بعملية مراجعة شاملة للرصيد غير المستخدم والبالغ ١٥٨,٨ مليون دولار حتى ١٩٩٥/١٢/٣١. وأظهرت عملية المراجعة هذه أن جزءاً من هذا المبلغ قد استخدم في تمويل خبراء استشاريين أو أعيد للجهة المانحة خلال عام ١٩٩٩ وأجزاء أخرى هي في سبيل تخصيصها لأنشطة معينة. وتعذر تحديد الجهات المانحة للمبلغ المتبقي البالغ ٨٦,٨ مليون دولار لأن بعضها يرجع تاريخه إلى الثمانينات وبداية التسعينات حيث لم تكن نظم المعلومات المستخدمة في **البرنامج** تسمح بسهولة بإمكانية متابعة مساهمة كل جهة مانحة وأوجه صرفها على حدة. وأبانت الأمانة أنها قد بذلت جهداً كبيراً لتحديد هذه الجهات

المانحة وأن المزيد من البحث لن يقود إلى نتائج أفضل. ولقد راجع المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الحسابات ووصلا إلى ما ذكرنا أعلاه.

٣١- استفسر **المجلس** عن مستردات التأمين التي طلب تحويلها إلى حساب الاستجابة العاجلة. أبانت الأمانة أن ذلك المبلغ عبارة عن مستردات تأمين قديمة يرجع تاريخها إلى الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤. ويتعذر ردها لجهة مانحة بعينها بصعوبة تحديدها ولقد توصل المراجع الخارجي لهذه النتيجة أيضاً.

٣٢- طلب **المجلس** توضيحاً وقدمت الأمانة إجابة عليه بأن التوصية بتخصيص مبلغ ٩,٨ مليون دولار من مبلغ الرصيد غير المستخدم البالغ ٨٦,٨ مليون دولار، وتحويل مستردات التأمين البالغة نصف مليون دولار إلى حساب الاستجابة العاجلة ستجعل رصيد هذا الحساب يصل الرقم المستهدف البالغ ٣٥ مليون دولار.

٣٣- أعرب **المجلس** عن بعض القلق بشأن الإدارة المالية في الميدان وإدارة الخزانة التي أثارها المراجع الخارجي ولاحظ بارتياح أن الأمانة قد اتخذت خطوات لمعالجة هذه الأمور. أقرت الأمانة بأن الإدارة المالية والمراقبة الداخلية يحتاجان إلى تحسين لاسيما في المكاتب الميدانية، وأوضحت **للمجلس** أن هذه المسائل قد عولجت بإصدار مبادئ توجيهية إضافية، وبوضع إجراءات جديدة، وبتعيين موظفين ماليين أصحاب خبرة وتأهيل، وبإدخال نظم المالية الجديدة.

٣٤- علق **المجلس** أن كمية المبالغ النقدية العالية في حوزة البرنامج وتسآل عن إن كانت قد استخدمت في تنفيذ المشروعات. وأجابت الأمانة بأن الأموال النقدية في **البرنامج** يتم الإبقاء عليها بإيجاد توازن بين توفير الأموال النقدية لاحتياجات المشروعات والاستثمار الحذر للأموال النقدية التي لا تحتاجها العمليات بشكل عاجل. وأوضحت أن رصيد **البرنامج** قد انخفض في واقع الأمر من ٥١٨,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٣٩١,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ بسبب الإنفاق الفعال للأموال في تنفيذ المشروعات. وأضافت الأمانة أن الأموال النقدية التي يحتفظ بها في المكاتب القطرية تمثل الحد الأدنى بسبب تطبيق نظام الرصيد الصفري والتقديرات الشهرية للاحتياجات النقدية.

٣٥- وعن إدارة الخزانة أشار **المجلس** إلى قلق المراجع الخارجي بسبب عدم توفر إجراءات لدى **البرنامج** عندما تولى إدارة الحسابات بدلاً عن منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٩. أفادت الأمانة **المجلس** بأن خطوات رئيسية قد اتخذت بإصدار سياسة الاستثمار والمشروع في إعداد دليل إدارة الخزانة الذي بلغ الآن مراحل متقدمة. ولقد تم تحديد خمسة مديري استثمار خارجيين للإشراف على حسن استثمار أموال **البرنامج**. وهنالك اتصالات ببيت خبرة مقره في روما للاستفادة من خبراته في مراقبة البرنامج لأنشطة مديري الاستثمار. وأبانت الأمانة أن **البرنامج** قد أنشأ لجنة داخلية للاستثمار ويعمل بشكل وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مسائل الاستثمار.

٣٦- طلب **المجلس** بعض الإيضاحات عن الاقتراح القاضي بإدخال تعديل على مواد النظام المالي الخاصة بالاحتياطي التشغيلي الذي تنوي الأمانة تقديمه **للمجلس** في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١. أبانت الأمانة أن النظام المالي الحالي لا يتعرض للحالات التي تكون فيها أموال الاحتياطي قد استخدمت نظير مساهمة مؤكدة قبل استلامها. وفي انتظار وضع مادة لهذا الأمر في النظام المالي طلبت الأمانة موافقة المجلس على توصية المراجع الخارجي بتحديد الاحتياطي التشغيلي في حدود ٥٧ مليون دولار.

٣٧- أشار **المجلس** إلى اهتمامه بنتائج التقييم الذي ستقوم به الأمانة في بداية عام ٢٠٠١ لعملية اللامركزية في **البرنامج**.

٣٨- وفي إجابة لتساؤل **المجلس** عن أولويات قسم المالية في السنوات القادمة أوضحت الأمانة التالي:

(أ) تعزيز قدرات الإدارة المالية للمكاتب القطرية عن طريق تعضيد إمكانات الموظفين الماليين في الميدان ومراجعة وتحسين المبادئ التوجيهية والإجراءات.

(ب) تبسيط إدارة المساهمات وإجراءاتها في **البرنامج**.

(ج) تعزيز قدرات إدارة الخزانة وإدارة الأموال النقدية في المقر والميدان.

(د) رصد تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة وتكاليف النقل ومراجعة المعدلات باستمرار.

٣٩- هنأ **المجلس** المراجع الخارجي على تقريره الواضح والشامل وأشاد بالملاحظات المفيدة والتوصيات البناءة. وأجاب المراجع الخارجي بالإيجاب عن تساؤل عن إن كان رأيه بشأن الكشوف المالية نهائيا. وتحيل الإشارة الخاصة في الفقرات ٤٧ – ٥٠ وفي رأي المراجع الخارجي إلى الاتساق في العرض الناجم عن تحسين في طريقة عرض الكشوف المالية وإضافة خطوط جديدة والمزيد من الإيضاحات في الملاحظات. ووافق المراجع الخارجي على أن من شأن هذه الطريقة في العرض توفير المزيد من الشفافية في حسابات **البرنامج**.

تقرير مكتب المفتش العام (عن الفترة يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ – ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩) (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٧)

٤٠- أطلع **المجلس** مع إبداء الارتياح على عمل مكتب المفتش العام. وأبدى ملاحظات إيجابية عن الأنشطة المتنوعة المنجزة بأقل عدد من الموظفين. فقد أسهم المكتب في تعزيز المساءلة وزيادة الثقة في عمل **البرنامج** لدى الجهات المانحة والمستفيدين.

٤١- وحث المندوبون **البرنامج** على مواصلة التعاون مع الحكومات المضيفة. وأقروا بالطابع القيم لتعاون الدول الأعضاء مع مكتب المفتش العام. وأوصوا بمواصلة التعاون مع المكتب ومع هيئات المراقبة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٤٢- وطلب **المجلس** إلى مكتب المفتش العام أن يواصل استخدام آليات فعالة واقتصادية لمنع تبديد الموارد والاحتيال وسوء الإدارة، وأن يتابع بهمة تطبيق معايير السلوك اللائق في الخدمة المدنية الدولية. كما شجع بقوة على إقامة روابط وثيقة والتعاون مع مكتب المراجعة الداخلية، وعلى مواصلة جهود مكتب المفتش العام الرامية إلى تعزيز ثقافة الأمن والمراقبة الداخلية.

تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٨)

٤٣- عرضت المديرة التنفيذية اقتراحاتها الهادفة إلى تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي على المجلس التنفيذي ليجيزها وأشير إلى أن اتساع نطاق أنشطة **البرنامج** وتشعبها مع اقتران ذلك بالحاجة إلى استكمال عملية التحول إلى للامركزية على أنها الأسباب الرئيسية لطلب موظفين إضافيين ودرجات للوظائف أكثر إنصافاً تتناسب مع الصلاحيات والمسؤوليات المتعين على موظفي البرنامج القيام بها.

٤٤- وأحاط المجلس التنفيذي علما باقتراح المديرة التنفيذية الخاص بإنشاء أربع وظائف بدرجة مدير ٢، وأربع وظائف بدرجة مدير ١ دعما لمزيد من اللامركزية في **البرنامج**. وأضاف أحد الأعضاء أن فكرة اللامركزية تتعارض

مع خلق وظائف عليا إضافية لأن اللامركزية ينبغي أن تنفذ على أساس نقل الموظفين من المقر إلى الميدان. كما أقر **المجلس** مبدأ ضرورة أن تتناسب درجات سائر موظفي **البرنامج** مع صلاحياتهم ومسؤولياتهم. وأعرب **المجلس** عن تقديره للمديرة التنفيذية لالتزامها في أسرع وقت ممكن بتحديد مواقع مكاتب أفريقيا الثلاثة، واستعراض مؤهلات الموظفين على مستوى الإدارة كجزء من عملية ترفيع درجات الوظائف. ووافق **المجلس** على أنه ينبغي للمديرة التنفيذية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الاقتراحات التي تدخل في نطاق صلاحياتها المقررة، مع الأخذ في الاعتبار بوجهات نظر **المجلس** القاضية بخفض تكاليف مثل هذه المقترحات، وأن لا تتجاوز تكلفة إنشاء الوظائف المقترحة حدود الميزانية المتفق عليها.

٤٥- وتوصّل **المجلس** بتوافق الآراء إلى أن قراره النهائي فيما يتعلق بإنشاء وظيفة بدرجة أمين عام مساعد هو أنه ينبغي تأجيلها إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١، حيث ينبغي على الأمانة أن توفر معلومات إضافية عن مهام الوظيفة بدرجة أمين عام مساعد، بما في ذلك قائمة المسؤوليات في شكل هيكل تنظيمي. وطلب من الأمانة أيضا أن تعد وثيقة معلومات تجيب على جميع التساؤلات التي طرحتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن هذا البند، وأن تعرض الأمانة هذه الوثيقة على المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

تقارير التقييم (القرار ٢٠٠٠/م ت-٩/٣)

تقييم عملية الطوارئ ٥٩٥٩ وعملية الطوارئ ٥٩٥٩ (التوسع الأول) في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

٤٦- وجهت الأمانة نظر **المجلس**، لدى عرضها للتقرير، إلى مذكرة المعلومات ذات الصلة، التي تتضمن توصيات بعثة التقييم والاستجابة الإدارية لها.

٤٧- وأعرب عدد من المندوبين عن تقديرهم للتقرير ولعمليتي **البرنامج** في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وحدد **المجلس** الرصد ضمن مجالات القلق الرئيسية. وسلط المندوبون أيضا الضوء على الحاجة الراهنة إلى زيادة التركيز على الإنعاش بدلا من الإغاثة، وإلى التأكد في هذا الصدد من أن الأنشطة متكاملة مع البرامج التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى. ونوه المجلس بأهمية متابعة عملية المسح التغذوي التي أجريت في عام ١٩٩٨.

٤٨- وأكدت الأمانة أن إحدى النتائج الرئيسية لعملية التقييم هي ضرورة الاتفاق مع الحكومة على استراتيجية للرصد على المدى المتوسط. كما سلّمت تماما بمزايا توسيع نطاق التعاون مع شركاء آخرين، وأيضا زيادة إشراك سلطات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في مسائل التنفيذ. وأقرت الأمانة بأهمية عمليات المسح التغذوي لتوضيح آثار المعونة الغذائية على السكان، وأكدت أنها ستواصل المناقشات مع سلطات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والشركاء بهذا الشأن.

البرنامج القطري لمصر (١٩٩٨-٢٠٠١)

٤٩- أعرب بعض المندوبين، لدى النظر في ملخص تقرير تقييم البرنامج القطري لمصر، عن تأييدهم بشكل خاص لتوصيتين: التوصية المتعلقة بتحديد المستفيدين، والتوصية المتعلقة بتبني نهج إطاري منطقي في تصميم البرنامج

القطري الجديد لمصر. ولاحظ **المجلس** أيضا استجابة المكتب القطري الممتازة للتوصيات، التي أخذت جميعها تقريباً في الحسبان في مخطط الاستراتيجية القطرية الجديد.

عملية الطوارئ: إندونيسيا ٢٠٠٦

٥٠- رحب **المجلس** بالعرض الصريح لبعض العقبات التشغيلية. وأعرب عدد من المندوبين عن تقديرهم لما يتحلى به **البرنامج** من مرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة. ورداً على تعليقات أبداها بعض المندوبين، أقرت الأمانة بأن لم يجر في بادئ الأمر الاهتمام الكافي بعملية تحديد المستفيدين والرصد، ولكن تم تحقيق تحسينات كبيرة بفضل تحويل مناط التركيز فيما بعد إلى المناطق الحضرية. ونوه أحد المندوبين بأهمية إبراز الجهات المانحة في عملية التمويل. وأشارت الأمانة إلى التعارض في ترتيبات التبادل بين إبراز الجهات المانحة وفعالية الإمدادات، بما في ذلك التكلفة وفترة الانتظار وتقليلها. وأكد **المجلس** أنه سيجري في المستقبل إبلاغ الجهات المانحة مقدما بهذه الترتيبات. وعلاوة على ذلك، أكد **المجلس** أن توفير الأرز لفقراء الحضر المستفيدين بسعر مدعوم ليس له أثر سلبي على التجارة المحلية للأرز.

تقييم البرنامج القطري لملاوي (١٩٩٨-٢٠٠١)

٥١- لاحظ **المجلس** أن كثيراً من توصيات التقييم قد أدرجت في مخطط الاستراتيجية القطرية. وأعرب عن القلق إزاء عدد من الاستنتاجات الأساسية التي خلصت إليها عملية التقييم، بما في ذلك ضعف اندماج البرنامج القطري لملاوي في الاستراتيجيات الوطنية، وهو دليل على عدم التزام الحكومة إزاء البرنامج القطري، وعلى وجود مشاكل في التنفيذ ذات صلة بالتمويل. وإضافة إلى ذلك أشار **المجلس** إلى ضرورة تحسين استغلال القدرات الوطنية في المجالات التقنية الأساسية مثل التغذية، وتساءل كذلك عما إذا كانت المشاكل المالية لملاوي ستزداد.

٥٢- وأكدت الأمانة أن عملية إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية قد تصدت بشكل مباشر لنتائج التقييم بتبني نهج يقوم إلى حد كبير على المشاركة، ويتضمن جهات مانحة أساسية مثل الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء الأمم المتحدة، والمجتمعات المحلية. وبذلت جهود خاصة لضمان مواصلة التعاون الوثيق مع حكومة ملاوي، لاسيما في المجالات الفنية مثل التغذية. وأوضحت الأمانة أن مشاكل التمويل في ملاوي ذات بطابع مؤقت إلى حد بعيد، وتتصل بالتحول إلى نظام جديد، بدأ العمل به في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، لحساب وميزنة تكاليف الدعم المباشر.

المسائل التشغيلية

مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٠/٣)

٥٣- أشاد **المجلس** بمخطط الاستراتيجية القطرية لمصر، وأذن للأمانة في إعداد برنامج قطري لمصر، مع مراعاة التوصيات المقدمة.

٥٤- ونوه عدد من المندوبين بأهمية تعاون **البرنامج** مع وكالات الأمم المتحدة، ومع ممثلي بعثات الجهات المانحة في مصر، وسلطوا الضوء على الفرص المتاحة لبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للتعاون في المشروعات ذات الأهمية المشتركة. وأكدوا أهمية جمع معلومات قاعدية من أجل قياس

أثر المساعدة التي يقدمها البرنامج، ودعوا إلى زيادة التركيز على تعليم البنات في المناطق الريفية في صعيد مصر، وأعربوا في الوقت ذاته عن ارتياحهم للتركيز على بناء قدرات الفقراء.

٥٥- وأشار معظم المندوبين إلى أن مجالات المساعدة الأساسية المقترحة والمحددة في الوثيقة تتفق مع توجيهات سياسات المجلس بخصوص المساعدة الإنمائية التي يقدمها **البرنامج**.

٥٦- وقدم جميع أعضاء **المجلس** الذين زاروا مصر الشكر للحكومة المصرية وللمكتب القطري للبرنامج على دعمهما وحسن ضيافتهما.

٥٧- وأشار **المجلس** إلى فائدة تزامن تقديم تقرير التقييم ومخطط الاستراتيجية القطرية.

مخطط الاستراتيجية القطرية لملاوي (القرار ٢٠٠٠/م ت-١١/٣)

٥٨- اعتمد **المجلس** الاستراتيجية المقترحة في البرنامج القطري الثاني لملاوي (٢٠٠٢-٢٠٠٦) مع أخذه في الاعتبار أن ملاوي تدخل ضمن فئة أقل البلدان نمواً وتتعرض كثيراً للكوارث الطبيعية. وأشار **المجلس** إلى أن هذه الاستراتيجية تتسق مع سياسات **البرنامج** والسياسات الوطنية وتأخذ في الاعتبار القضايا الأساسية التي أثيرت في تقييم البرنامج القطري الجاري، لاسيما التزام الحكومة وتملك أنشطة **البرنامج** في المستقبل.

٥٩- شددت الأمانة على أن مخطط الاستراتيجية القطرية قد نبع من عملية تشاور مع السلطات الوطنية بما في ذلك أمناء الوزارات المختصة.

٦٠- أشار أحد المندوبين إلى التوصية بالاستفادة من المصادر المتوفرة حالياً مثل المسح التغذوي للنطاق القطري. واقترح أيضا إيجاد رابط أو مشاركة في الخطة الحالية للأمن الغذائي الوطني. وفي إجابة لتساؤل أفادت الأمانة بأن توسيع البرنامج الحالي للتغذية المدرسية سيتم وفقاً لنجاح هذا البرنامج ولاحظ أحد المندوبين بأن الحكومة تحتاج لتوفير بعض الشروط قبل توسيع التعليم الابتدائي.

٦١- وأشار **المجلس** أنه على الأمانة تضمين هذه الشروط في الوثيقة القادمة، وأشار **المجلس** إلى أن تقوم الجهات المانحة بتقديم عرض خاص في شكل تدريب للنظراء ومساعدة فنية عند إعداد البرنامج القطري. أشارت الأمانة أن طلباً قد قدم لذلك.

مخطط الاستراتيجية القطرية للصين (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٢/٣)

٦٢- رأى **المجلس** أن الاستراتيجية الواردة في مخطط الاستراتيجية القطرية شاملة، وتحدد إطاراً ملائما لإنهاء أنشطة **البرنامج** في الصين بشكل منظم وتدريجي. وأشار بعض المندوبين إلى أن ذلك النهج يمكن أن يستخدم نموذجاً لإنهاء الأنشطة ويمكن تكراره في بلدان أخرى.

٦٣- ولاحظ **المجلس** ما حققته الصين من إنجاز مدهش في تخفيف وطأة الفقر، ومن تقدم في التنمية الاقتصادية، وأقر في الوقت ذاته بأن البلد لا يزال يشتمل على أعداد كبيرة من الفقراء ومن أناس يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لاسيما في المناطق الغربية النائية، ورأى من ثم، أن عملية تحديد المجموعات المستفيدة، المشار إليها في مخطط الاستراتيجية القطرية، صائبة. وأشاد المجلس بحكومة الصين لما تبديه من التزام مستمر بالقضاء على الجوع والفقر بزيادة مشاركتها بشكل كبير في تحمل تكاليف الأنشطة التي سيساعد **البرنامج** في تنفيذها في البرنامج القطري المقبل.

٦٤- وأوضحت الأمانة أن إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية يرتبط ارتباطاً وثيقا بإطار سياسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعة بالنسبة للصين، وأكدت للمجلس أن البرنامج القطري المقترح والممتد لخمس سنوات سيتطابق مع السياق الأوسع نطاقا لإطار المتحدة للمساعدة الإنمائية للصين.

٦٥- وأشاد كثير من المندوبين **بالبرنامج** لتعاونه مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ووافقت الأمانة على توثيق هذه الشراكة الناجحة لإمكانية تكرارها في بلدان أخرى.

٦٦- وردا على استفسار طلبه أحد المندوبين، أشارت الأمانة إلى أنه من الصعب التنبؤ في هذه المرحلة بآثار انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية على الاكتفاء الذاتي الوطني في الموارد الغذائية.

مخطط الاستراتيجية القطرية لنيبال (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٣/٣)

٦٧- أعرب المجلس التنفيذي عن دعم لمخطط الاستراتيجية القطرية لنيبال، وأثنى بوجه خاص على التحديد الجغرافي للمستفيدين (إنهاء المساعدات في تيراى، والاستهلال التدريجي للمخطط في مناطق الجبال)، والشراء المحلي للأغذية، والتركيز على النساء، ومخطط الحوافز الخاص بالقيد المدرسي للبنات، وإدراج أنشطة الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. وتوقع عدد من المندوبين أن يقوم المكتب القطري بإعلان الأنشطة المزمعة في البرنامج القطري. وأولى أحد المندوبين اهتماما خاصا للوضع التغذوي الخطير للأطفال وللحاجة إلى التعلم من دروس البرنامج الناجحة في تقديم المساعدة إلى الخدمات المتكاملة لتنمية الطفولة في الهند، وهو النموذج الذي يجب تطبيقه في نيبال. ورحب مندوب آخر بالتركيز المتزايد على الحاجات الخاصة للحوامل والمرضعات، إلا أنه أعرب عن قلقه بشأن الأعباء المفرطة الواقعة على النساء بسبب مشاركتهن المتجاوزة لطاقتهن على الاحتمال في أعمال البنية الأساسية المجتمعية. وذكرت الأمانة إجابة على ذلك أنه سيجري اتخاذ خطوات محددة للحد من ذلك الأمر.

٦٨- وأعرب عدد من المندوبين عن قلقهم بشأن قدرة حكومة نيبال والتزامها فيما يتعلق بتوفير الدعم الضروري في المقاطعات الغربية البعيدة المقصودة حديثاً حيث أن البنية الأساسية الحكومية تتسم بالضعف. ورأى مندوب أنه بالنظر إلى سياسة الحكومة في تحقيق اللامركزية فإنه لا توجد أية ضمانات لأن تكون الأموال المحلية اللازمة متاحة لمواجهة مساهمات المعونة الغذائية. وأحاطت الأمانة المجلس التنفيذي علما بأن مستوى الدعم الحكومي لمشروعات البرنامج التي قدمت لها المساعدة كان رفيعا على مدى السنوات الخمس الأخيرة. وذكرت الأمانة كذلك أن وزارة المالية قد تعهدت لأول مرة بتقديم أموال إضافية من أجل المناطق الجبلية شديدة الافتقار إلى الأمن الغذائي.

٦٩- وأشار أحد المندوبين إلى أن التعاون الممتاز بين برنامج المساعدة التقنية الثنائي لحكومة بلاده وأنشطة البرنامج في أعمال البنية الأساسية الريفية معلنا استمرار هذا التعاون إلى ما بعد عام ٢٠٠١.

٧٠- وأجابت الأمانة عن السؤال الخاص بإمكانية ربط برنامج المساعدة بالصندوق الحكومي للتخفيف من وطأة الفقر إنه من الممكن تحقيق هذا الربط، بل انه من الممكن فوق ذلك اعتبار آفاق التمويل المشترك لمصرف التنمية الآسيوي تمويلا ثنائيا. وأثنى أحد المندوبين على تعاون **البرنامج** مع منظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما شجع مندوبون آخرون **البرنامج** على العمل على تحقيق تعاون أكبر مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأكدت الأمانة أن هذا التعاون مزمع في إطار المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة.

٧١- وأعرب عن القلق بشأن حركة التمرد في غرب البلاد وآثارها على الأمن. وأبلغت الأمانة المجلس أن برنامجها مستند إلى المجتمع المحلي وأنه يوفر فرصا إنمائية وأن تنفيذ هذا البرنامج لم يتعرض للتوقف حتى الآن.

مخطط الإستراتيجية القطرية للسودان (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٤/٣)

٧٢- رحب **المجلس** بمخطط الاستراتيجية القطرية للسودان وأشار مع الارتياح إلى أن مخطط الاستراتيجية القطرية المقترح قد صمم ليكون مرناً ويقوم على سلسلة من التصورات التي تتفق مع الأوضاع المتقلبة في السودان والاحتياجات المتغيرة. ونظر **المجلس** في تصور الحالة الوسطى واعتبره أكثر التصورات واقعية حيث يمكن أن تقوم خطط وإستراتيجية **البرنامج** للمستقبل القريب علي أساسه.

٧٣- ورحب **المجلس** بالانتقال التدريجي **للبرنامج** في جنوب السودان من عمليات الإغاثة الممتدة إلى عمليات الإعمار والإنعاش. ولاحظ **المجلس** أيضا مشاركة **البرنامج** في التقدير القطري الموحد للأمم المتحدة والإعداد لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وتنسيق البرنامج القطري القادم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان وبرامج منظمة اليونيسيف. وعبر عدد من المندوبين عن بعض القلق عن حماية الأطفال وبما في ذلك الذين جندوا للقوات المسلحة أو الميليشيات وأفاد أحد المندوبين **المجلس** إلى أنه بسبب بعض القيود التشريعية فإن دعم بلاده للسودان لا يمكن أن يتجاوز المساعدات الإنسانية.

البرنامج القطري لبنغلاديش (٢٠٠١-٢٠٠٥) (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٥/٣)

٧٤- أجاز **المجلس** البرنامج القطري الذي نال تأييدا قويا. وأشار بالتوجه الجديد للبرنامج القطري من الجيل الثاني، الذي يؤيد ضرورة مواصلة تقديم المساعدة الغذائية لبنغلاديش.

٧٥- وسأل بعض المندوبين عن التوقيت الذي يعتزم فيه المكتب القطري الأخذ بنهج للرصد يقوم على أساس النتائج. وأجابت الأمانة بإن العمل جارٍ، وإن النتائج سترد في تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري، المقرر عرضه على **المجلس** في الوقت المحدد. وسيستمر تنقيح المؤشرات التي يستخدمها المكتب القطري، وتعديلها بما يلائم النهج القائم على النتائج.

٧٦- وسلط أحد المندوبين الضوء على ارتفاع نقص التغذية بالنسبة للأطفال، البالغ ٦٢ في المائة تقريباً، وهو أعلى معدل في جنوب آسيا، وركز على ضرورة أن يوضح البرنامج بانتظام توجهه نحو أكثر المجموعات معاناة من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية.

٧٧- ونوه مندوب أخر بأهمية تخطيط وتنفيذ ورصد الأنشطة بمشاركة جميع الأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي في إطار البرنامج الفرعي للأمن الغذائي المتكامل. وأكدت الأمانة للمجلس أنه سيتم تنفيذ ذلك في سياق تعزيز الشراكة والمشاركة المجتمعية.

٧٨- وسأل مندوب عن ضرورة تنفيذ برنامج تغذية مدرسية في بنغلاديش وأوضحت الأمانة أهمية التغذية المدرسية في تشجيع قيد البنات وفي خفض معدلات الانقطاع عن المدرسة. وسيسعى البرنامج إلى العمل مع جميع الشركاء المختصين في هذه العملية.

٧٩- وأشاد **المجلس** بتصدي **البرنامج** مؤخراً لحالة الطوارئ لمساعدة ضحايا الفيضانات في بنغلاديش. وأبلغت الأمانة المجلس في هذا الصدد بأن البرنامج القطري المقترح يخصص ١٠ في المائة من موارده للتدخلات في حالات الطوارئ.

المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – السودان ٦١٩٠ (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٦/٣)

٨٠- عبر **المجلس** عن دعمه وتأييده الشديد للمشروع وأشار إلى أنه ذو صلة بمبادرة التغذية المدرسية التي نوقشت تحت البند ١٢ من جدول الأعمال، وأفاد **المجلس** بتحديد الأهداف الجغرافية والمستفيدين على أساس مؤشرات انعدام الأمن الغذائي وضعف مشاركة البنات في التعليم الابتدائي. وحث **المجلس** الأمانة على أن تقوم بعملية رصد حذر لتحديد آثار المشروع عن طريق تعزيز مؤشرات قياس الأداء.

٨١- في إجابة على تساؤل من أحد المندوبين عن استمرارية المشروعات، أفادت الأمانة بأن المشاركة القوية للمجتمعات المحلية ودعم التغذية المدرسية حتى في المناطق التي انسحبت منها مساعدات **البرنامج** تقدم أرضية صلبة لاستمرارية المشروع على المدى البعيد. وشدد مندوب أخر على أهمية جودة التعليم، لاسيما بتوفير المعلمين المؤهلين لتحقيق الأهداف النهائية للمشروع. وأشارت الأمانة إلى أن منظمة اليونيسيف تضطلع بجهود **البرنامج** لتدريب المعلمين يضم حوالي ١٧ ٠٠٠ معلم في المرحلة الابتدائية في جميع أنحاء البلاد.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – كمبوديا ٦٠٣٨ (التوسع الأول) (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٧/٣)

٨٢- رأى **المجلس** أن الوثيقة شاملة وأن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش كانت أداة ملائمة لمساعدة كمبوديا في التخلص من الآثار المترتبة على الحرب والنزوح. وأثنى كثير من المندوبين على المكتب القطري لكمبوديا للعمل الممتاز الذي قام به في مساعدة كثير من الفقراء والضعفاء في ذلك البلد.

٨٣- وذكر أحد المندوبين أن النهج المتكامل للتنمية المجتمعية كان طموحا للغاية وتساءل عما إذا كانت لدى البرنامج القدرة على تنفيذ ذلك النشاط. ووافقت الأمانة على أن المهمة كانت طموحة ومع ذلك فهي ترى أن لدى البرنامج الخبرة العملية الضرورية وشبكة الشراكات الضرورية لتحقيق التنفيذ الناجح لهذه المهمة.

٨٤- وأجابت الأمانة عن سؤال طرحه أحد المندوبين فيما يتعلق بما إذا كان البرنامج – بعد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – سيستمر في أنشطته في كمبوديا في إطار برامج التنمية، بأن الأمانة كانت تعتزم ذلك، وأن البرنامج سيستعرض الظروف المحددة لذلك البلد خلال عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وعندئذ سيتخذ قراره.

٨٥- وأعرب مندوب عن قلقه بشأن الافتقار إلى وجود الدعم المالي الحكومي للعملية وطلب إطلاعه على آخر تطورات المفاوضات مع الحكومة فيما يتعلق باقتسامها تكاليف النقل والتخزين وسدادها. وردت الأمانة بأن الأوضاع الاقتصادية والمالية السيئة في كمبوديا هي التي أدت إلى صعوبة قيام الحكومة بصرف الأموال، وأن المكتب القطري يتابع، مع ذلك، هذه المسألة بصورة مستمرة.

٨٦- وأجابت الأمانة عن سؤال يتعلق باحتمالات قيام البرنامج بالنظر في تقديم المساعدة إلى الجنود المسرحين في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، بأنه قد تم توقع تقديم هذه المساعدة في إطار عملية الإغاثة إلا أن حدود مشاركة البرنامج في تقديم هذه المساعدة متوقفة على تقييم مخطط ابتكاري.

٨٧- وأوضحت الأمانة أن استخدام الحصص الغذائية لمشروعات الغذاء مقابل العمل يتم وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦٢٧٤ (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٨/٣)

٨٨- أجاز **المجلس** عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦٢٧٤ "الإغاثة الممتدة والإنعاش للمجموعات المتأثرة بالنزاع المسلح". وأثنى عدد من المندوبين على جودة الوثيقة والعمل الممتاز الذي قام به **البرنامج** وموظفوه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانوا يعملون في ظل ظروف تفتقر إلى الأمن. وقد أولى البرنامج أهمية كبيرة لتحقيق تنسيق وتعاون قويين بين الوكالات في مجالات الجهود المبذولة من أجل بلوغ الفائدة لأكبر عدد من المستفيدين. وأكد أحد المندوبين على ضرورة قيام الجهات المانحة بتقديم دعم قوي للعملية بغية تجنب حدوث إشكالات في الإمداد مثل التي تعرضت لها مؤخراً عمليات الطوارئ **للبرنامج** في ذلك البلد. وكان من المأمول أن تسمح الظروف في البلاد بتطبيق النهج المزمع الرامي إلى تحقيق الإنعاش والتنمية.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - جمهورية الكونغو ٦٢٦٥ (القرار ٢٠٠٠/م ت-١٩/٣)

٨٩- أجاز **المجلس** عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - جمهورية الكونغو ٦٢٦٥ " تقديم المساعدات للمتضررين من النزاعات". وأثنى عدد من المندوبين على جودة الوثيقة التي تضمنت معلومات حيوية وآلية محكمة للرصد والتنسيق. كما أثنى على وجود نسبة عالية من النساء بين المستفيدين، والدور المهم الذي يضطلعن به من خلال الرابطات النسائية. وأشير إلى أن التقييم المرحلي المقرر من شأنه أن يوفر لعملية الإغاثة والإنعاش المرونة الضرورية في مجالات تركيزها اللاحقة.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - منطقة غرب أفريقيا السهلية (القرار ٢٠٠٠/م ت-٢٠/٣)

٩٠- أعرب عدد من المندوبين عن دعمهم للنهج الإقليمي لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الذي يحقق المرونة في تنفيذها. وأثنى أحد المندوبين على المساهمة التي وفرتها جمهورية غينيا لمساعدة اللاجئين في ذلك البلد، وأعرب عن أمله في أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذل من أجل إبعاد اللاجئين عن مناطق النزاعات. وأوصى ذلك المندوب بأن يقوم **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور نشط في تحديد مستوى هشاشة أوضاع المستفيدين. وأثنى مندوب آخر على إدراج أنشطة الغذاء مقابل العمل في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، وأعرب عن ارتياحه لأن نسبة المستفيدات من النساء بالقياس إلى عدد المستفيدين من المشروع قد تتجاوز ٥٥ في المائة. وأشار مندوب آخر إلى أن التعاون مع منظمة العمل الدولي في مجال أنشطة الغذاء مقابل العمل في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش يعد أمراً إيجابياً.

الزيادات في ميزانية عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش - نيبال ٦١٥١ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٢١/٣)

٩١- أيد **المجلس** وأجاز زيادة ميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في نيبال ٦١٥١ وتحديدها ستة أشهر. وأكد أحد المندوبين على ضرورة تحلي البلدان المشاركة بالمرونة في تنفيذ العملية المقررة لإعادة اللاجئين من بهوتان إلى أوطانهم. وأعرب مندوب آخر عن خشيته من أن يتسبب إنهاء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش دون إيجاد حل دائم، في تعريض استقرار المنطقة للخطر.

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج العمل المؤقت للمجلس التنفيذي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٢٧)

٩٢- نظر المجلس في برنامج العمل المؤقت للمجلس التنفيذي واعتمده بما في ذلك التصويب الوارد في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/10/Corr.1) التي اشتملت على الإضافات التالية:

- **الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١**: تحت "قضايا السياسات"، أضيفت "مبادرة التغذية المدرسية" ومراجعة فئة البرامج: عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش.
- **الدورة السنوية لعام ٢٠٠١**: تحت "قضايا السياسات" أضيف – تقرير عن أوضاع النزوح؛ وتحت "مسائل الموارد المالية والميزانية" أضيف – تقرير عن إدارة الخزانة.
- **الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠١**: تحت "قضايا السياسات" أضيف – تقرير عن الإدارة القائمة على النتائج. تحت "مسائل الموارد والمالية والميزانية" أضيف تقرير عن حصر التكاليف، وتحت "مسائل تنظيمية وإجرائية" تقرير عن اللامركزية.

٩٣- كما أتفق على أن تنعقد الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ في الفترة ٢١ – ٢٠٠١/٥/٢٥.

أي أعمال أخرى

مبادرة التغذية المدرسية (القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/٣٠)

٩٤- رحب **المجلس** بالمعلومات الواردة في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/INF/15) وشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية السيد جورج ماكغفرن لقيادته لانطلاق هذه المبادرة حتى يمكن لكل طفل يحتاج أن ينال وجبة واحدة على الأقل في المدرسية.

٩٥- وكانت النقاط الأساسية التي أثيرت هي:

(أ) يرحب المجلس بالتجربة الثرة الطويلة للبرنامج وبعض الحكومات الممثلة في المجلس التي حققوها في أنشطة التغذية المدرسية؛

(ب) الصلة بين المبادرة ومؤتمر القمة العالمي للأغذية ومؤتمر التعليم للجميع. وغيرها من الأهداف الكبرى لمنظمة الأمم المتحدة الهادفة لتخفيف الفقر والجوع، وزيادة الاهتمام بالتعليم، لاسيما تعليم الفتيات؛

(ج) قدرة **البرنامج** على إدارة المزيد من الموارد المخصصة للتنمية؛

(د) طلب المزيد من الالتزام من الحكومات في أنشطة التغذية المدرسية (على مستوى السياسات، والموارد والدعم السياسي)؛

(ه) ضرورة وضع سياسات لإنهاء المساعدات واستمرارية الأنشطة؛

(و) أهمية أن تخضع هذه الأنشطة للإجراءات العادية للمجلس في إجازة المشروعات؛

(ز) ضرورة اتساق مبادرة التغذية المدرسية مع سياسة "تحفيز التنمية"؛

(ح) توفير المعلومات بانتظام للمجلس عن تمويل وتنفيذ أنشطة هذه المبادرة؛

(ط) التزام الجهات المانحة باحترام مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف؛

(ي) التيقن من أن أنشطة هذه المبادرة لا تنفذ على حساب الأنشطة الأخرى المجازة؛

(ك) توافر الدعم الإدارة والتبادل الفني؛

(ل) توقع أن تتحول هذه المبادرة إلى مبادرة عالمية تستقطب جهات مانحة وشركاء آخرين.

٩٦- أشارت الأمانة إلى أنها ستأخذ في الحسبان هذه النقاط عند عملها مع الجهة المانحة الأولى لتنفيذ المزيد من أنشطة التغذية المدرسية وافقت الأمانة أيضا على تقديم تقارير إيلاغ لدورات المجلس القادمة عن أنشطة هذه المبادرة.

٩٧- أشار بعض المندوبين إلى أن الوثيقة كانت عامة ولم تجب على بعض الأسئلة، لاسيما دور البرنامج في تنفيذ هذه المبادرة، كما أشاروا إلى ضرورة احترام العادات الغذائية المحلية عند التطبيق وعدم الإخلال بالأسواق المحلية.